



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة / الدراسات المسائية

((تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي في الوحدات الخدمية))

(دراسة تطبيقية في جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد)

بحث من إعداد

الطالب // علي كاظم عبد الحسين عبيس عماري

وهو جزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة

إشراف

م.م. عظيم نعيم باجي

٢٠١٦-٢٠١٧

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

((تلك الدامر الاخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض

ولا فسادا والعاقبة للمتقين))

صدق الله العلي العظيم

القصص ١٣

الإهداء

إلى من أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا

نبينا محمد (ص) وأهل بيته (ع) عهدا وولاء

إلى بلد الرافدين مرمر الخير والآباء وطني الحبيب العراق

إلى الذين سقوا بدمائهم امراض الوطن شهدائنا الأبرار

إلى من ضحوا بدمهم في سبيل الوطن

إلى نبع المحبة والعطاء: ابي

إلى ينبوع الحنان: امي

إلى ذوي النفوس الطيبة، والعقول الراجحة

إلى كل من سلك طريقا يلتمس به علما

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

مع كل الحب والوفاء

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بحمده تم الصالحات والشكر لله على ما انعم وتفضل
والذي بشكره تدوم النعم، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة سيدنا محمد وآله
الطيبين الطاهرين.

نبداً ممن واجب العرفان بالفضل، أن تتقدم بالشكر والتقدير والاحترام الى الاستاذ
الفاضل عظيم نعيم باجي تفضله بالإشراف على هذا البحث وإغناءه بالتوجيهات
القيمة والمتابعة العلمية الرصينة وانضاجه واخراجه بشكله الحالي.

كما تتقدم بالشكر والتقدير الى إدارة كلية الإدارة والاقتصاد المتمثلة
بالعميد الدكتور مجيد عبد الحسين هاتف، وكذلك الشكر والامتنان الى
الأستاذة افاضل في قسم المحاسبة.

وختاماً تتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في انجاز هذا البحث ومدد لنا يد
العون والمساعدة.

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٢	الآية
٣	الإهداء
٤	شكر وتقدير
٥	المحتويات
٦	المقدمة
٧	الفصل الاول / منهجية البحث
٨	الفصل الثاني: نظم الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد المالي في الوحدات الخدمية المبحث الأول: اولاً: طبيعة نظم الرقابة الداخلية والحاجة اليها
٨	١- مفهوم نظم الرقابة الداخلية
١٠	٢-اهداف نظم الرقابة الداخلية
١١	٣-خصائص نظم الرقابة الداخلية
١٣	٤-عناصر ومكونات نظم الرقابة الداخلية
١٥	ثانياً: دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي
١٧	المبحث الثاني/ طبيعة الفساد المالي في الوحدات الخدمية
١٧	اولاً: مفهوم الفساد
١٨	ثانياً: انواع الفساد المالي ومظاهره
١٩	ثالثاً: اسباب الفساد
٢١	رابعاً: آثار الفساد المالي
٣٠-٢٢	الفصل الثالث / الجانب العملي
٣١	الفصل الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات
٣٢	المصادر

المقدمة

تعد نظم الرقابة الداخلية أداة لأحكام الضبط والرقابة على التصرفات المالية وغير المالية في الوحدات الاقتصادية المختلفة النشاط.

إن وجود نظم رقابة داخلية وتطبيقها بشكل سليم أو فعال في وحدات خدمية من شأنه أن يعود بالنفع على كل من إدارة تلك الوحدات فضلا عن الجهات المسؤولة عن الرقابة عليها. في مجال بحثنا هذا فإن نظم الرقابة الداخلية ما هي إلا مجموعة من الوسائل التي تكفل حماية أصول الوحدات الخدمية من الاختلاس والتلاعب والسرقة، وتكفل ضمان الدقة الحسابية، عن كونها تمثل الخطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تتبناها إدارة تلك الوحدات في سبيل تحقيق الأهداف الآتية:

- حماية الأصول والممتلكات.
- فحص صحة البيانات المحاسبية وتحديد درجة دقتها.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للعمليات.
- تشجيعا للالتزام بالسياسات الإدارية.

مما سبق يتضح بأن نظم الرقابة الداخلية ما هي إلا إحدى الوسائل الهامة والواجب اعتمادها في مكافحة الفساد المالي والحد منه في الوحدات الخدمية.

الفصل الاول منهجية البحث

١-أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الآتي: -

- أ-بيان فاعلية نظم الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الوحدات الخدمية.
- ب-بيان ماهية نظم الرقابة الداخلية والتعريف بظاهرة الفساد المالي.
- ت-بيان تأثيرات ظاهرة الفساد المالي على مهنتي المحاسبة والتدقيق.

٢-اهمية البحث:

يستمد البحث اهميته من الجوانب التالية

- ١- اهمية دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والقضاء عليه.
- ٢- اهمية التشريعات والقوانين المتعلقة بالفساد في الحد من هذه الظاهرة السلبية.

٣-مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في مسألة وجود قصور في بيان سبل تفعيل نظم الرقابة الداخلية في أغلب الوحدات الخدمية خصوصا في مجال الحد من الفساد المالي.

٤-فرضية البحث:

ينبع البحث من فرضية أساسية مفادها الآتي:

(إن تفعيل نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الخدمية من شأنه أن يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي فيها)

٥-أسلوب جمع البيانات والمعلومات:

تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث عن طريق الآتي:

- الاستعانة بالرسائل والاطاريح.
- الاستعانة بالكتب.
- الاستعانة بالندوات والمؤتمرات (البحوث المقدمة للندوات والمؤتمرات).
- التصفح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

الفصل الثاني

المبحث الاول

نظم الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد المالي في الوحدات الخدمية

مقدمة

تعد الرقابة الداخلية في مفهومها العام اداة لتبصير ادارة المؤسسة عن مدى الاتساق في تنفيذ برامجها واهدافها وفقا للصلاحيات المخولة ، وهي تعني في هذا المجال معرفة مصادر التمويل للمؤسسة وكيفية تشغيلها وقياسها ، ولذلك فان الرقابة الداخلية تلعب دورا مهما في منع واكتشاف الاخطاء وحماية اصول المؤسسة سواء المادية منها او غير المادية مثل الاصول غير الملموسة ولذا تركز الرقابة الداخلية على معيار الكفاءة والكفاية في عمليات التشغيل وعدالة ومعقولية التقارير المالية والتزام المؤسسة في القوانين و الانظمة وتأسيسا على ما ذكر اعلاه فان الرقابة الداخلية تعطي المؤشرات الاستدلالية للمؤسسة عن سير عملها وتكون وسيلة لا اكتشاف الانحرافات ومنها عمليا الفساد المالي ومن هذا المنطق فان الفساد المالي يعد تصرفا لا يتفق مع الانظمة والقوانين التي تحكم عمل المؤسسة من ناحية ويؤثر تأثيرا فاعلا في عامل الثقة وخاصة في الهيكل التنظيمي و سنركز في دراستنا على ما يتناوله هذا المحور الجوانب التالية

اولا: طبيعة نظم الرقابة الداخلية والحاجة اليها

ثانيا: دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والتقييم الذاتي لها.

أولاً: طبيعة نظم الرقابة الداخلية والحاجة إليها

١- مفهوم نظم الرقابة الداخلية

المتتبع للأدبيات الرقابية والتدقيقية يلاحظ وجود عدة تعاريف لنظم الرقابة الداخلية، ويرجع ذلك إلى التطور في هذا المفهوم والعوامل البيئية المؤثرة فيه وطبيعة الجهات والمنظمات التي تناولت هذا التعريف.

واهم التعاريف الخاصة لنظم الرقابة الداخلية هي: -

أعرف البعض نظم الرقابة الداخلية بأنها (مجموعة من الضمانات المتضمنة التعليمات المالية والقرارات الإدارية والطرق المحاسبية المستخدمة في توجيه الوحدة نحو تحقيق أهدافها)، فهي هادفة إلى ضمان المحافظة على موجودات الوحدة ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة وتطبيق تعليمات الإدارة في تحسين الإدارة من أخرى.

(رفعت، ٢٠٠٧، ٧)

ب-تعريف لجنة دعم المنظمات المنبثقة عن لجنة (Tread way) فقد جاء فيها إن نظم الرقابة الداخلية ما هي إلا (عملية تتأثر من قبل إدارة الوحدة ومستخدمي معلوماتها، فهي مصممة لتوفير تأكيد معقول لتحديد أهدافها وتعلق بالمجالات الآتية:- (دهمش و ، ٢٠٠٥ ، ١٤)

١ -زيادة كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.

٢ -الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات.

ت-كما عرفت نظم الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبيئة التجارة الالكترونية بأنها (خطة مناسبة يراعي فيها البعد الاقتصادي والاجتماعي في الوحدة لتحقيق أهدافها والمتمثلة بـ (الكفاءة، الفاعلية، الاقتصادية)، فضلا عن الاعتماد على القوائم والتقارير المالية الموثوق بها والالتزام بالقواعد والقوانين من اجل الحد من التجاوزات وتفتيت المسؤوليات والحفاظ على وتقديم التقارير الإدارية بخدمة إدارة الوحدة والجهات ذات العلاقة). (امين ، ٢٠٠٧ ، ٨٠)

ث-في حين عرف البعض نظم الرقابة الداخلية بأنها (نظم داخل الوحدة الاقتصادية تساهم في تحديد الواجبات والمسؤوليات وأعداد التقارير، والوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف الوحدة. (مصلح ، ٢٠٠٧ ، ٤٣)

ج-كما عرف معيار التدقيق الدولي رقم ٤٠٠نظم الرقابة الداخلية على أنها (نظم تعني بكافة السياسات المالية والإجراءات التي تتبناها إدارة الوحدة الاقتصادية للمساعدة في الوصول إلى أهدافها من اجل ضمان إدارة منظمة وكفاءة عمل منتظمة فضلا عن الالتزام بسياسات الإدارة وحماية موجودات الوحدة ومنع واكتشاف حالات الغش والأخطاء ودقة اكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات موثقة في الوقت المناسب). (الشريفة ، ٢٠١٠ ، ٩٨)

ح-تعريف معهد المحاسبين القانونيين لنظم الرقابة الداخلية على أنها (نظم تنطوي على الخطة التنظيمية وعلى جميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها الوحدة لحماية أصولها ومراجعة دقة بياناتها المحاسبية والنهوض بالكفاية الإنتاجية لعملياتها والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة) (القاضي ، ٢٠٠٩ ، ٢٧٤)

من التعريف السابق يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للرقابة الداخلية هما (الرقابة المحاسبية ، الرقابة الإدارية) (الذنيبات ، ٢٠٠٩ ، ١٦٩)

خ-عرف البعض نظم الرقابة الداخلية بأنها (الخطة التنظيمية للمنشأة وكافة الطرق التي تضعها الإدارة من اجل تحقيق أهدافها)

د-بينما يعرف الاتحاد الولي لنظم الرقابة الداخلية بأنها: (كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة الوحدة الاقتصادية لمساعدتها في بلوغ أهدافها وضمن التنفيذ العملي المنظم للعمليات بما في ذلك الالتزام بالسياسات الإدارية وحماية الأصول

واكتشاف الأخطاء وحالات الاحتيال وضمان دقة الحسابات واكتمالها وتوفير معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها بالوقت المناسب. (الليلة ، ٢٠٠٩ ، ١٤)

تأسيسا على ما سبق يتضح بأن نظم الرقابة الداخلية ما هي إلا نظم تعمل على داخله الوحدة الاقتصادية حيث تتبناها إدارة تلك الوحدة كوسائل حماية ووقاية ومعالجة لكل حالات الانحراف غير المرغوب بها وهذا من شأنه المساهمة في الحد من الفساد المالي بالوحدات الاقتصادية المختلفة النشاط.

٢-أهداف نظم الرقابة الداخلية

تنحصر أهداف الرقابة الداخلية بالنقاط التالية:

- أ-تأكيد اطمئنان أصحاب الوحدة على أموالهم وسلامة عملهم وتقليل حالات وقوع أنواع الأخطاء والمخالفات. (الافندي ، ٢٠٠٦ ، ٥٣)
- ب-التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف الوحدة الاقتصادية التشغيلية والإنتاجية التي تسعى لتحقيقها. (توماس ، ١٩٨٩ ، ٣٧)
- ت-وأكد جمعة ولجحيشي على أن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل بالآتي:

١-الرقابة على الموارد المتاحة.

٢-الكشف عن أية اتجاهات للتغير المفاجئ في سير العمل أو مستوى الأداء بما يعكس على التكاليف

٣-المحافظة على مستوى الأداء الجاري واكتشاف أية انحرافات عن هذا المستوى

٤-حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلون

٥-فحص السياسات والإجراءات والإدارية المطبقة في الوحدة وتقييم فعالية نظم الرقابة الإدارية في تلك الوحدة

٦-تتبع الغش والاحتيال والأفعال غير القانونية التي لها تأثير كبير على البيانات المالية.

٧-منع ارتكاب الأخطاء ومعالجة الثغرات التي قد يتسرب من خلالها الاختلاس أو التزوير أو الإسراف.

٨-التحقق من صحة البيانات المالية والمحاسبية من خلال التحقق من صحة القوائم المالية وتحديد درجة الاعتماد عليها.

٩-فعالية وكفاءة العمليات المنفذة من قبل الاقسام والعالمين.

وأضاف (الافندي، ٢٠٠٦، ٥٤) هدف آخر هو اعتماد أسلوب الإدارة بالاستثناء.

أما (الدباغ، ٢٠٠٧، ٤٧) فيضيف وضع نظام للسلطات والمسؤوليات.

في حين ضيف كل من (Romney ، steimbart) إلى إن أهداف الرقابة الداخلية تتمثل بالاتي:-

ا-أهداف استراتيجية.

ب-أهداف تشغيلية.

ج-أهداف التقرير.

د -أهداف الالتزام.

من دراسة الأهداف أنفة الذكر نلاحظ أن الرقابة الداخلية أساسا لكشف تقليل حالات الخطأ المتعمد وغير المتعمد والغش والاحتيال والرقابة على الموارد المتاحة والحفاظ على مستوى الأداء وكل هذه تعتبر إحدى الوسائل الهامة للحد من الفساد المالي.

٣-خصائص نظم الرقابة الداخلية

لكي تحقق نظم الرقابة الداخلية أهدافها بفاعلية يجب أن تتمتع بمجموعة من الخصائص الأساسية التي يحدد وجودها مدى جودة أهدافها، وعلى هذا الأساس نجد إن مدقق الحسابات يخفض من خصائص العينات المختارة للفحص والتدقيق، فعدم وجود هذه الخصائص يعد إشارة إلى ضعف نظم الرقابة الداخلية.

وتتمثل هذه الخصائص بالآتي: -

أ-الفصل بين المسؤوليات والاختصاصات:

يجب أن يكون لدى أية وحدة اقتصادية نظام رقابة داخلية وهذا النظام يجب أن يكون محدد فيه الفصل بين مسؤوليات واختصاصات العاملين على مختلف مستوياتهم لتقليل حالات حدوث الأخطاء والغش والمخالفات غير المعتمدة في البيانات المحاسبية وذلك بافتراض عدم تواطأ موظف أو أكثر في تنفيذ تلاعب أو إخفاء حقيقة أو حدوث خطأ أو مخالفة غير معتمدة، فالفصل السليم بين مسؤوليات الموظفين والعاملين يجب أن يشتمل الفصل بين المهام التالية:

١ -الاحتفاظ بالأصل أو حيازته.

٢ -القيد والإثبات في السجلات.

٣ -سلطة الاعتماد أو التصريح أو التصديق. (الافندي ، ٢٠٠٦ ، ٥٧)

ب-وضوح خطوط السلطة والمسؤولية:

إن أداء الوظائف في أية وحدة يقوم به عدد كبير من الموظفين لتحقيق رقابة فاعلة على كل وظائف الوحدة فيجب أن يسأل كل شاغل وظيفة عن مجموعة محددة من الأصول أو الخصوم أو العمليات أو المهام المرتبطة بذلك عن طريق إسناد مسؤوليات ومهام محددة لموظف أو عدد من الموظفين باستخدام دليل الاجراءات والروادع لتحديد توصيف اختصاصات ومهام كل وظيفة من الوظائف المبنية في هيكلها التنظيمي. (القاضي ودحوح ، ٢٠٠٩ ، ٢٩٢)

ت-كفاءة الموظفين:

تعتمد فاعلية نظم الرقابة الداخلية على درجة كفاءة الموظفين العاملين بالوحدة والذين تقع على عاتقهم مسؤولية تنفيذهم لتلك النظم، فبالرغم من وضوح خطوط السلطة والمسؤولية وصحة سلامة توزيع الاختصاصات وفقا لنظم الرقابة الداخلية إلا ان هذه النظم قد لا تنجح في تحقيق أهدافها نظرا لعدم كفاءة أو أمانة الموظفين في تأدية مهامهم ومسؤولياتهم، ولهذا يجب ضرورة توفر المؤهلات لدى موظفي الوحدة كما يجب التامين على الموظفين المسؤولين عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة أو الإهمال. (لطفي ، ٢٠٠٩ ، ٣٦٣)

ث-سلامة السجلات وإجراءات التصديق على العمليات:

يتم الحصول على المعلومات بشأن المهام والمسؤوليات المنجزة التي تستخدم لأغراض التقييم والمحاسبة والمسائلة من السجلات والدفاتر المحاسبية وغير المحاسبية، والتي توضح مدى النجاح في تحقيق الأهداف والمسؤوليات المسندة للمختصين بالوحدة، حيث تعتبر (التقارير المالية - قائمة الدخل - قائمة المركز المالي) أداة المحاسبة عن مدى تحقيق الأهداف وكذلك الموازنات التقديرية أدوات التحليل المختلفة تعتبر من وسائل الرقابة على الأداء كما إن إجراءات التصديق الاعتماد للعمليات تعتبر ذات أهمية خاصة في تقسيم وتحديد مسؤولية تنفيذ خطوات أية عملية على عدد من الموظفين المختصين كما أنها تساعد في اتخاذ القرارات.

ج-حماية الأصول والسجلات:

يجب أن يتوفر للوحدة الإجراءات اللازمة لحماية ووقاية كل من الأصول والسجلات من (سوء الاستعمال، السرقة، التلف، الفساد، الضياع) فمثلا يجب أن يكون هناك سياسة سليمة لصيانة الآلات والمعدات لتفادي فقد منافعها في وقت مبكر، وهكذا المخزون يجب أن يحفظ في أماكن مناسبة ومرتبطة ومنظمة بشكل جيد ليسهل الوصول إليه وكذلك حمايتها من الضياع أو السرقة أو سوء الاستخدام. أما بالنسبة للسجلات فيجب حفظها في أماكن مناسبة ومأمنة لتقليل احتمالية إدخال أية تعديلات عليها أو إصابتها بالتلف.

ح-متابعة الالتزام بنظم الرقابة الداخلية:

إن الخصائص السابق عرضها لن تحقق أي منافع إذا لم يلتزم موظفي الوحدة بإتباع التعليمات ومبادئ الرقابة الداخلية، ولهذا يجب على الوحدات وضع إجراءات يمكن من خلالها التحقق من مدى التزام موظفيها لتعليمات نظم الرقابة الداخلية، مثلا وجود وظائف إشرافيه لمراجعة عمل الموظفين التنفيذيين أو إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية تكون مستقلة بالكامل عن وظائف الأخرى أو عناصر الرقابة الداخلية حتى تستطيع القيام بتقييم الوظائف الأخرى بشكل سليم وفعال.

د-عناصر ومكونات نظم الرقابة الداخلية

أولا: العناصر

المتتبع لأدبيات الرقابة المالية يلاحظ وجود تباين بين نظم الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل الوحدة الاقتصادية الأخرى لاختلاف حجمها وطبيعة نشاطها وعملياتها وغيرها.

ومع ذلك فإن هناك مجموعة عناصر تتحكم في فاعلية نظم الرقابة في أية وحدة اقتصادية وهي: - (الافندي ، ٢٠٠٦ ، ٥٩)

١-الهيكل التنظيمي:

يعد الهيكل التنظيمي ووجوده بشكل سليم نقطة البدء في وجود نظم فعالة للرقابة الداخلية حيث إن الهيكل التنظيمي يحدد بوضوح السلطة والمسؤولية التي تتم المساءلة على أساسها، فكلما كانت الواجبات محددة بدقة والمسؤوليات واضحة كان من السهل الحصول على نظام كفوء وفعال للرقابة الداخلية.

كما يجب أن يتمتع الهيكل التنظيمي بمجموعة من الخصائص لكي يكون أساس سليم لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية والتي أهمها: -

- البساطة والوضوح من حيث تحديد خطوط السلطة والمسؤولية.

- المرونة بحيث يسمح باستيعاب التوسعات المستقبلية في نشاط الوحدة الاقتصادية.

٢-النظام المحاسبي:

إن وجود نظام رقابة داخلية كفؤ وفعال يستند بالأساس إلى وجود نظام محاسبي سليم. لكي يكون هناك نظام محاسبي سليم قادر على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها فيجب أن يتوفر فيه الآتي: -

- ا- مستندات كافية لإبراز المسؤولية.
- ب- دليل الحسابات واضح لاحتياجات الوحدة.
- ج- دليل الإجراءات والسياسات المحاسبية.
- د- سجلات محاسبية دقيقة ومنظمة يتم تحديثها أول بأول.
- ح- قوائم مالية دورية.
- خ- موازين مراجعة شهرية

٣-الإفراد:

تعد الأفراد من أهم المقومات المؤثرة في فاعلية نظم الرقابة الداخلية، حيث لا يمكن ان يكون نظام الرقابة الداخلية فعال إلا بوجود عاملين أكفاء أمناء ملتزمين بالأنظمة والقوانين وباللوائح والتعليمات وهذا يتطلب وجود توصيف دقيق للوظائف والواجبات والمسؤوليات المتعلقة لكل وظيفة، كما يجب إن يكون هناك أساس سليم لاختيار الموظفين وتدريبهم بشكل مستمر فضلا عن التأمين على قسم منهم ضد خيانة الأمانة خصوصا الذين يتولون حيازة الأصول الأكثر عرضة للاختلاس.

ثانيا: المكونات

المتتبع لأدبيات النظم الرقابية يلاحظ وجود تحديد لمكونات نظم الرقابة الداخلية بالشكل التالي: - (ججاوي، ٢٠٠٦، ٤) (نشرة التدقيق رقم ٥٥ لعام ١٩٨٨)

أ-بيئة الرقابة.

ب-النظام المحاسبي.

ت-إجراءات الرقابة.

وحددت لجنة دعم المنظمات (coco) المنبثقة عن لجنة Treadway عام ١٩٩٥ مكونات الرقابة الداخلية بالشكل التالي: -(البكوع، والصائغ، ٢٠١٠، ١٦)

أ-بيئة الرقابة.

ب-تقييم المخاطر.

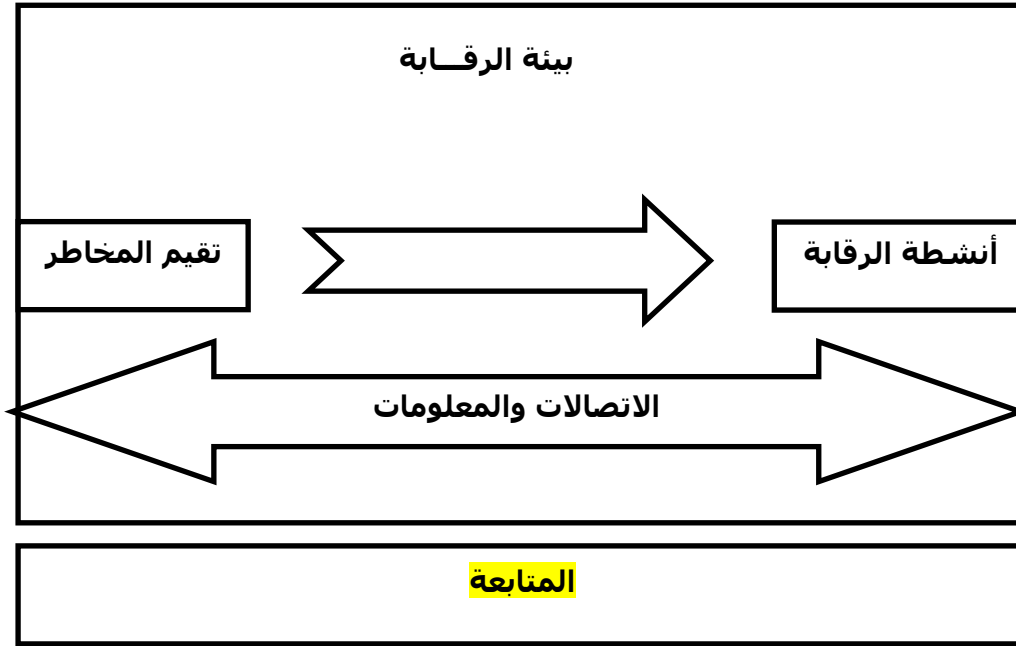
ت-الاتصال والمعلومات.

ث-أنشطة الرقابة.

ج-المتابعة.

وكما موضحة في الشكل التالي:

شكل (١)



(البكوع والصائغ ، ٢٠١٠ ، ١٦)

ثانيا: -دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والتقييم الذاتي لها:

قبل بيان دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي لابد إن نبين أهمية نظم الرقابة الداخلية وبالشكل التالي: -

أن ضعف أو متانة نظم الرقابة الداخلية لا تحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة لعملية التدقيق وإنما تحدد العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة فضلا عن كونها توضح الوقت الملائم لإجراءات التدقيق والإجراءات التدقيقية التي يجب التركيز عليها بدرجة أكبر من غيرها. (مصلح ، ٢٠٠٧ ، ٤١)

كما أن أهمية نظم الرقابة الداخلية تأتي من خلال فهم وأدراك النقاط التالية: -

أ-مجموعة من المشكلات الرقابية المحتمل حدوثها في إي وحدة أو قطاع أو اقتصاد

(سليم ، ٢٠٠٣ ، ٢٠)

ب-الرقابة المطلوبة في البيانات المالية المنشورة ومدى وملاءمتها مع مزاعم إدارة الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية. (صوفي ، ٢٠٠٦ ، ٢٦)

ت-مخاطر الانضباط البشري وسبل تقليله، واحتمال وجود حالات من الأخطاء والغش والمخالفات طالما إن نظم الرقابة الداخلية تتضمن عمليات الضبط الداخلي والفحص الدقيق لتلك النظم. (صوفي ، ٢٠٠٦ ، ٢٧)

ث-القضاء على أو التقليل من الإخطار والاضرار التشغيلية والقانونية التي تتعلق بالكوارث الطبيعية والظروف القاهرة او نتيجة ارتكاب الاخطاء الإجرائية أثناء عملية تشغيل البيانات والمعلومات. (السقا ، ٢٠٠٩ ، ٢٣)

ج-التحقق من مدى الالتزام بالمبادئ الأساسية لنظم الرقابة الداخلية والتي أكد عليها دليل التدقيق العراقي بالقاعدة رقم ٤ لسنة ١٩٩٧ الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي. (الشريدة ، ٢٠١٠ ، ٩٩)

مما سبق يتبين إن نظم الرقابة الداخلية تعد بمثابة نقطة الانطلاق التي يبدأ المدقق عمله في ضوء ما يسفر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة في حينها يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب ويحدد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسبة. (عبد الله ، ٢٠١٠ ، ١٧٤)

الملاحظ في ذلك بأنه لم تتطرق مفاهيم نظم الرقابة الداخلية بشكل واضح إلى دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي ، يعود سبب ذلك إلى إن ظاهرة الفساد المالي تعد ظاهرة حديثة نسبياً وتأخذ تأثيرات وإبعاد متعددة إلا أن من يتفحص أهداف نظم الرقابة الداخلية ومفاهيمها بشكل دقيق يجد إن الحد من الفساد المالي يمثل احد أهدافها ، وان وجود نظام كفؤ وفعال للرقابة الداخلية يعمل في حد ذاته بالتأكيد للحد من ظاهرة الفساد المالي ، كون تلك النظم تمثل إحدى الوسائل الهامة الواجب اعتمادها في مكافحة الفساد المالي.

كما يعتقد الباحث بوجود ضرورة لأجراء تقييم ذاتي لنظم الرقابة الداخلية كأساس للاعتماد عليه للحد من الفساد المالي في مختلف الوحدات فضلا عن ذلك يساهم في التعرف على مناخ الرقابي للوحدة.

ويتم ذلك من خلال الاتي:- (حسن ، ٢٠١٠ ، ٧٥)

١-زيادة الوعي بأهداف الوحدة ودور الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها.

٢-تحفيز الموظفين على تقييم وتنفيذ العمليات ومتابعتها في عناية واستمرار.

كما يؤكد آخرون على ضرورة إجراء تقييم ذاتي لنظم الرقابة الداخلية في الوحدات الخدمية حيث إن ذلك يعتبر أمر ضروريا للتعرف على نقاط الضعف والقوة للرقابة الداخلية المطبقة فيها فضلا عن مساعدتها في تحديد الأمور ذات المخاطر الأكثر عرضة وقدرة لتحقيق الأهداف التي تروم تحقيقها. (الافندي ، ٢٠٠٦ ، ٦٠)

المبحث الثاني

طبيعة الفساد المالي في الوحدات الخدمية

مقدمة

يمثل الفساد ظاهرة قديمة أخذت بالتفاقم إلى حد أصبحت فيه تهدد الكثير من المجتمعات والدول بالانحلال الاجتماعي والركود الاقتصادي بما يؤدي إلى انهيارها وتدميرها، فهي مشكلة عالمية موجودة في أغلب المجتمعات والدول ولكنها تختلف من حيث الحجم والشكل ودرجة الانتشار.

وبشكل عام تعرف هذه الظاهرة بأنها (استغلال أو إساءة استخدام الوظيفة العامة من اجل تحقيق مصلحة خاصة) (كورتل ، ٢٠٠٦ ، ١)

وقد عرفت من قبل منظمة الشفافية بأنها (استغلال للسلطة من اجل المنفعة الخاصة) (البطاط ، ٢٠٠٩ ، ٣٤)

وبشكل عام يمثل الفساد بأنه (الخروج عن القانون أو النظام وعدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح اقتصادية أو اجتماعية لفرد معين أو لجماعة معينة، فهو في الغالب سلوك منحرف أو تصرف يخالف الواجبات الرسمية).

اولا / مفهوم الفساد المالي:

أن الفساد المالي يأخذ الجانب المالي فقط في استنزاف لرأس المال العام أو استغلال القانون المالي أو التعليمات المالية أو تجاهلها، وغالبا ما يرتبط الفساد المالي بالغش أو الاحتيال المالي فهما وجهان في عملة واحدة حيث يشتركان سوية لتحقيق منافع شخصية تتعلق بتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

في حين أعتبر البعض إن الفساد المالي ما هو إلا (مجموعة من الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية التي تسهم في سير العمل الإداري والمالي).

كما ينظرون آخرون للفساد المالي بأنه (سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومكاسب مادية أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرون أو على حساب الأنظمة والقوانين والتعليمات) (محمود، ٢٠١٠ ، ٩)

مما سبق يتضح بأن الفساد المالي ما هو إلا استغلال المنصب الحكومي من قبل شاغله وعلى كافة المستويات لتحقيق أغراض نفعية شخصية (مادية أو معنوية) وتفضيل مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة.

ثانيا: أنواع الفساد المالي ومظاهره

المتتبع لأدبيات العلوم الاجتماعية يلاحظ وجود أنواع متعددة من التبويات والتصنيفات للفساد حسب وجهات النظر إليه ومدى تأثيره، فنلاحظ مثلا رجل الإدارة ينظر للفساد من الناحية الإدارية المتعلقة بالآتي (الوظيفة، المنظمة، الخدمات العامة وغيرها) في حين ينظر رجال الاقتصاد للفساد من جهة نظر تحديد العلاقة بين الاستثمارات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، وهكذا بقية التخصصات الاجتماعية والقانونية وغيرها وفي هذا المجال يرى الباحث ضرورة التعرف على أنواع الفساد من حيث مدى انتشاره ومدى تأثيره.

إذ يلاحظ إن أغلب الأدبيات قد قسمت الفساد إلى نوعين أساسيين:

1- الفساد الأصغر:

يتعلق هذا النوع من الفساد بتصرفات الموظفين في القطاعات الاقتصادية المختلفة. فهو يحدث في الغالب أثناء عملية التحول الاقتصادي ونمط الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كما إن انتشار هذا النوع من الفساد لا يتجاوز حدود الحاجة المادية وصعوبة الأوضاع المعيشية للموظف، خصوصا عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز الأموال أو اختلاسها نتيجة استغلاله الوظيفي. (كورتل واخرون . ٢٠٠٦.٣)

٢- الفساد الأكبر:

وهو الفساد الذي يطال غالبا المسؤولين الكبار وأصحاب العهد ورجال الجيش من اجل تحقيق فائض أكبر. بينما يرى البعض إن للفساد المالي ثلاثة أنواع هي: -
أ- الفساد الأسود: وهو ذلك السلوك الذي يتفق الجمهور على إدانته وضرورة معاقبته مرتكبيه.

ب- الفساد الأبيض: وهو ذلك السلوك الذي يتغاضى عنه الجمهور ولا يميلون إلى معاقبة مرتكبيه

ت- الفساد الرمادي: وهو نوع من الفساد يتوسط بين النوعين السابقين حيث يكون فيها الحالات التي يطالب فيها عناصر معينة في المجتمع إدانة مرتكبيه في حين يبقى الرأي العام مترددا في ذلك. (البطاط وجودة، ٢٠٠٩. ٣٧)

وتتمثل مظاهر وصور وممارسات الفساد بالنواحي التالية (الطويل و الاغا، ٢٠١٠، ٦)
(البطاط وجودة ، ٢٠٠٦، ٢٨) (يونس ٢٠١٠، ٢٤٩)

- الرشوة
- التهرب الضريبي
- التلاعب والاختلاس والغش
- قبول الهدايا والإكراميات
- التسبب الوظيفي والتربح من أعمال الوظيفة
- الوساطة والابتزاز
- استغلال المنصب للحصول على امتيازات خاصة
- تخفيض النمو الاقتصادي
- الاعتداء على المال العام
- الافتقار وغياب النزاهة والشفافية في التصرفات المالية
- تهريب الأموال وغسيلها
- المحسوبية والمحابة-العمولات والإتاوات الناتجة عن العقود والصفقات
- الإسراف في استخدام رأس مال الوحدة أو المؤسسة أو الهيئة
- وغيرها

ثالثاً: أسباب الفساد

- للفساد بأنواعه المختلفة مسببات عدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأسباب الرئيسية للفساد المالية. (البطاط وجودة ٢٠٠٩، ٣٩)
- ١-عدم الالتزام بالشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي.
 - ٢-الاجتهادات الشخصية في تفسير القوانين المالية وتطبيقها.
 - ٣-عدم الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي الدولية والمحلية، خصوصا فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية والسجلات المحاسبية وبيان تنفيذ الوحدات بمسؤوليتها الاجتماعية ودورها في القياس والإفصاح عن الظواهر الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة بما يعكس الصورة الحقيقية للوحدة بشكل صادق ودقيق.

4- ضعف أداء أجهزة الرقابة المالية وقلة تجربتها في متابعة وتطوير الأداء المالي ورقابته.
5- الترهل والترشيق الإداري والمالي الناتج عن وجود أعداد كبيرة من الموظفين الإداريين والماليين الذين يفضلون مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة.

ويضيف البعض إلى أن الأسباب الآتية تتعلق بحدوث حالات الفساد المالي وبالشكل التالي.

١- أسباب ودوافع خارجية وتتمثل بالآتي:

أ- أسباب اقتصادية تتمثل بـ: (الفقر، سوء توزيع الدخل، انخفاض الأجور، انتشار البطالة، ارتفاع تكاليف المعيشة وغيرها).

ب- أسباب سياسية مثل (توجهات السياسة الاقتصادية والتعليمية الخاطئة، حصر نظام الامتيازات على فئات معينة دون غيرها، الدخل في صرعات دولية وإقليمية..... وغيرها).

ت- أسباب ودوافع اجتماعية وثقافية مثل (انتشار الثقافة الاستهلاكية، عدم انتشار الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد، سلبية القيم والعادات والتقاليد).

٢- أسباب ودوافع داخلية:

وهي أسباب ودوافع داخلية تتعلق بالمنشأة وبيئة العمل وتتمثل بالآتي

أ- أسباب ودوافع إدارية مثل (تهاون الإدارة في معالجة الانحرافات والفساد وعدم تطبيق الجزاءات الرادعة، وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي، تفشي البطالة المقنعة، قلة عدد الموظفين وغيرها).

ب- أسباب تنظيمية وتشريعية: وهي أسباب تتعلق بالبناء التنظيمي للوحدة والقواعد والإجراءات القانونية والتشريعية التي تنظم سير العمليات المالية والمحاسبية مثل (نقص وقصور التشريعات وحدوث الفراغ التشريعي، كثرة الاستثناءات والتوسع في منح السلطات التقديرية، غموض النص القانوني، كثرة تضارب القوانين والأنظمة، كثرة القيود التي يفرضها النظام، ضعف نظم الرقابة الداخلية

رابعاً: آثار الفساد

تتمثل آثار الفساد المالي بالنواحي التالية: - كورتل و اخرون ، ٢٠٠٦ ، ٧) ، (البطاط وجودة ، ٢٠٠٩ ، ٤٥-٤٦) (يونس، ٢٠١٠ ، ٢٥٤)

- ١- إشاعة روح اليأس بين ابناء المجتمع.
- ٢- عدم الاستقرار المؤسساتاتي.
- ٣- سوء توزيع الدخل بشكل غير متكافئ.
- ٤- زيادة تكلفة المشاريع الاستثمارية، وسبل تخصيص الإنفاق العام بما يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي وعدم استقرار البيئة الاستثمارية.
- ٥- إضعاف جودة البنى التحتية والخدمات العامة، بما يدفع ذوي النفوس الضعيفة السعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوي.
- ٦- الحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات وتوفير الخدمات الأساسية لإفراد المجتمع.
- ٧- تدني المعدلات الضريبية.
- ٨- تنامي ظاهر الفقر.
- ٩- انهيار النسيج الأخلاقي.
- ١٠- الإخلال بقواعد العمل وقيمته، إضعاف مفعول الحوافز الموضوعية الهادفة إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية.

الفصل الثالث

اليات الحد من الفساد المالي

اولا: نبذة عن عمل وحدة الرقابة الداخلية في كلية الادارة والاقتصاد

لقد تم اجراء العمل التطبيقي في جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد التي تأسست عام ١٩٨٧ وبعد اجراء دراسة حول دور موظف المسؤل في وحدة التدقيق والرقابة الداخلية وبما يقوم به من مهام تم توصل الى دوره الفعلي وما يقوم به من مهام اثناء ادائه عمله ومن مهام الاساسية هي:

- ١ - تدقيق كشوفات الرواتب النقدية لكافة الموظفين.
- ٢ - تدقيق مستندات الصرف اليومية.
- ٤ - تدقيق اليومية العامة.
- ٥ - تدقيق الميزان الشهري وكذلك قائمة المصروفات وكشف البنك وقائمة الايرادات.
- ٦ - تدقيق سجل المصروفات وكذلك قائمة المصروفات وكشف البنك وقائمة الايرادات.
- ٧ - تدقيق الاوامر الادارية الخاصة بمنح العلاوات والترقيات واوامر الغياب.
- ٨ - تدقيق مخازن الكلية واجراء المطابقة لسجلات المخازن مع المواد الموجودة.
- ٩ - تدقيق الاسبوعي او الشهري او المفاجئ للوحدات كافة.
- ١٠ - جرد الموجودات الثابتة التي تمتلكها الدائرة.
- ١١ - تدقيق العقود التي تتم مع الدوائر او الشركات الاخرى.
- ١٢ - تدقيق محاضرات الدراسات المسائية او الصباحية وفق التعليمات النافذة من كادر وحدة الرقابة والتدقيق

تم تحليل البيانات التي جمعت من خلال استمارة الاستبيان التي تم اعدادها من قبل الباحث باستخدام برنامج SPSS. باستخدام التحليل العاملي وبالاعتماد على مكونات الرئيسية واستخراج اهم العوامل.

تم توزيع استمارات الاستبيان على موظفي كلية الادارة والاقتصاد حيث كان حجم العينة (٢٠) استمارة استبيان.

متغيرات البحث كانت كالاتي:

س١: هل تعتقد ان الرقابة الداخلية ضرورية في الهيكل التنظيمي لمؤسسة مالية؟

س٢: ما رأيك بوجود تعليمات واضحة ومحددة للرقابة الداخلية؟

س٣: هل توجد ضرورة على اطلاق العاملين على ما تعنيه الرقابة الداخلية؟

س٤: رأيك بموافقة ادارة المؤسسة على تفعيل دور الرقابة؟

س٥: ما هي نظريتك بطبيعة عمل المؤسسة وملائمته للشفافية؟

س٦: رأيك في دور ادارة المؤسسة في تسهيل مهمات الرقابة؟

س٧: هل تعتقد ان الصلاحيات لموظفي الرقابة بان يكونوا متخصصين في العمل المحاسبي؟

س٨: هل تعتقد ان صلاحيات الرقابة كافية لإنجاز مهامهم؟

س٩: هل تعتقد ان التقارير المالية تخضع لعمليات الرقابة قبل اقرارها؟

س١٠: هل تعتقد ان معالجة الاخطاء السابقة تؤخذ بعين الاعتبار؟

س١١: هل يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التي تكفل له الرقابة بحرية مهنية تامة وغير

متميزة؟

س١٢: قلة عدد الكوادر المختصة بالرقابة تؤدي الى ازدياد واجباتهم بحيث تشغلهم عن اكتشاف

الاطع والتلاعب والاختلاس؟

س١٣: وجود ترابط في مهام اختصاصات الرقابة الداخلية والخارجية بحيث تؤدي الى منع واكتشاف

الغش والانحرافات؟

س١٤: هناك تعاون بين الرقابة الداخلية والحسابات لمنع الهدر في المال العام؟

س١٥: يتمتع كادر الرقابة بمؤهلات علمية وفنية تمكنهم من اكتشاف الاطع والتلاعب والاختلاس؟

س١٦: هل هناك مخاوف لمن يبلغ بالمخالفات والانحرافات الى الجهات الرقابية ان يصبح خصما وقد

يخسر وظيفته؟

س١٧: اصدار القوانين والتعليمات المالية الواضحة بحيث يمكن تطبيقها بشكل لا يؤدي الى اهدار

المال العام؟

س١٨: قسم الرقابة يعمل على استباق ومنع حدوث الاطع والغش والانحرافات واكتشافها اولا بأول

واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها ومنع تكرارها؟

س١٩: تساعد الرقابة الجيدة المنشأة للوصول الى ما تريد من خلال تقليل الاطع والغير متوقع؟

س٢٠: يمكن ان تحقق الرقابة الداخلية النجاح بوجود الادارة الضعيفة واتخاذ القرارات السيئة او بالتصرفات اللأخلاقية او التحايل على الرقابة؟

جدول رقم (١) قيم الشيووع

	Initial	Extraction
VAR00001	1.000	1.000
VAR00002	1.000	1.000
VAR00003	1.000	1.000
VAR00004	1.000	1.000
VAR00005	1.000	1.000
VAR00006	1.000	1.000
VAR00007	1.000	1.000
VAR00008	1.000	1.000
VAR00009	1.000	1.000
VAR00010	1.000	1.000
VAR00011	1.000	1.000
VAR00012	1.000	1.000
VAR00013	1.000	1.000
VAR00014	1.000	1.000
VAR00015	1.000	1.000
VAR00016	1.000	1.000
VAR00017	1.000	1.000
VAR00018	1.000	1.000
VAR00019	1.000	1.000
VAR00020	1.000	1.000

جدول رقم (٢)

يبين نسبة التباين العامل من التباين الكلي للمجتمع

Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
14.033	70.163	70.163	14.033	70.163	70.163	7.490	37.449	37.449
3.025	15.124	85.287	3.025	15.124	85.287	4.998	24.991	62.440
1.843	9.213	94.500	1.843	9.213	94.500	4.844	24.221	86.661
1.100	5.500	100.000	1.100	5.500	100.000	2.668	13.339	100.000
5.931E-16	2.966E-15	100.000						
2.640E-16	1.320E-15	100.000						
2.370E-16	1.185E-15	100.000						
1.721E-16	8.606E-16	100.000						
1.482E-16	7.408E-16	100.000						
9.794E-17	4.897E-16	100.000						
9.356E-17	4.678E-16	100.000						
6.166E-17	3.083E-16	100.000						
9.734E-18	4.867E-17	100.000						
-1.243E-17	-6.216E-17	100.000						
-6.941E-17	-3.470E-16	100.000						
-1.149E-16	-5.744E-16	100.000						
-1.321E-16	-6.604E-16	100.000						
-2.445E-16	-1.223E-15	100.000						
-3.578E-16	-1.789E-15	100.000						
-5.803E-16	-2.901E-15	100.000						

جدول رقم (٣)

بين مصفوفة المكونات

Component Matrix^a

	Component			
	1	2	3	4
VAR00001	.496	.836	.174	-.158-
VAR00002	.884	.450	-.120-	-.045-
VAR00003	.883	.419	.083	-.194-
VAR00004	.438	.841	-.111-	.297
VAR00005	.860	-.476-	-.151-	-.104-
VAR00006	.884	-.257-	.205	.332
VAR00007	.538	-.185-	.801	-.185-
VAR00008	.711	-.638-	.211	.206
VAR00009	.944	.157	-.194-	.214
VAR00010	.758	-.252-	-.381-	-.466-
VAR00011	.912	-.309-	-.235-	.130
VAR00012	.850	.248	.464	-.025-
VAR00013	.926	-.120-	.324	.153
VAR00014	.882	.325	.060	-.337-
VAR00015	.969	-.201-	-.141-	-.019-
VAR00016	.996	-.009-	-.052-	-.071-
VAR00017	.917	-.192-	.350	-.023-
VAR00018	.939	-.137-	-.304-	-.085-
VAR00019	.786	.198	-.209-	.547
VAR00020	.889	-.081-	-.430-	-.137-

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 4 components extracted.

جدول (٤)

بين مصفوفة المكونات بعد التدوير

Component Matrix^a

	Component			
	1	2	3	4
VAR00001	.496	.836	.174	-.158
VAR00002	.884	.450	-.120	-.045
VAR00003	.883	.419	.083	-.194
VAR00004	.438	.841	-.111	.297
VAR00005	.860	-.476	-.151	-.104
VAR00006	.884	-.257	.205	.332
VAR00007	.538	-.185	.801	-.185
VAR00008	.711	-.638	.211	.206
VAR00009	.944	.157	-.194	.214
VAR00010	.758	-.252	-.381	-.466
VAR00011	.912	-.309	-.235	.130
VAR00012	.850	.248	.464	-.025
VAR00013	.926	-.120	.324	.153
VAR00014	.882	.325	.060	-.337
VAR00015	.969	-.201	-.141	-.019
VAR00016	.996	-.009	-.052	-.071
VAR00017	.917	-.192	.350	-.023
VAR00018	.939	-.137	-.304	-.085
VAR00019	.786	.198	-.209	.547
VAR00020	.889	-.081	-.430	-.137

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 4 components extracted.

ثانيا / تحليل النتائج

من خلال الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) نلاحظ ظهور اربعة عوامل رئيسية تؤثر في والتي تمثل ٩٤.٥٠٠% من اجمالي التباين وهذا يدل على استبعاد العوامل الغير معنوية.

١/ العامل الاول

وجد بان العامل الاول يشكل ٧٠.١٦٣% من اجمالي التباين وهذه النسبة تبين اهمية هذا العامل في تفسير العلاقة بين المتغيرات اما بالنسبة لمتغيرات هذا العامل فهي.

- ١- ما رأيك بوجود تعليمات واضحة ومحددة للرقابة الداخلية بتشعب قدره ٠.٥٢٥.
- ٢- ما هي نظريتك بطبيعة عمل المؤسسة وملائمته للشفافية بتشعب قدره ٠.٨٦٦.
- ٣- هل تعتقد ان صلاحيات الرقابة كافية لإنجاز مهامهم بتشعب قدره ٠.٥١٢.
- ٤- هل تعتقد ان التقارير المالية تخضع لعمليات الرقابة قبل اقرارها بتشعب قدره ٠.٦١٢.
- ٥- هل تعتقد ان معالجة الاخطاء السابقة تؤخذ بعين الاعتبار بتشعب قدره ٠.٩٧٦.
- ٦- هل يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التي تكفل له الرقابة بحرية مهنية تامة وغير متميزة وتشعب قدره ٠.٨٠٣.
- ٧- هناك تعاون بين الرقابة الداخلية والحسابات لمنع الهدر في المال العام بتشعب قدره ٠.٥٨٧.
- ٨- يتمتع كادر الرقابة بمؤهلات علمية وفنية تمكنهم من اكتشاف الاخطاء والتلاعب والاختلاس بتشعب قدره ٠.٨٠٩.
- ٩- هل هناك مخاوف لمن يبلغ بالمخالفات والانحرافات الى الجهات الرقابية ان يصبح خصما وقد يخسر وظيفته بتشعب قدره ٠.٧٣٣.
- ١٠- اصدار القوانين والتعليمات المالية الواضحة بحيث يمكن تطبيقها بشكل لا يؤدي الى اهدار المال العام بتشعب قدره ٠.٥٠٩.
- ١١- قسم الرقابة يعمل على استباق ومنع حدوث الاخطاء والغش والانحرافات واكتشافها اولا بأول واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها ومنع تكرارها بتشعب قدره ٠.٨٧٨.
- ١٢- تساعد الرقابة الجيدة المنشأة للوصول الى ما تريد من خلال تقليل الاخطاء والغير متوقع بتشعب قدره ٠.٣٧٦.

ب/ العامل الثاني

يأتي هذا العامل بالمرتبة من حيث الأهمية حيث انه يفسر ما مقداره ١٨.١٢٤% من التباين الكلي اما متغيرات هذا العامل:

- ١- هل تعتقد ان الرقابة الداخلية ضرورية في الهيكل التنظيمي لمؤسسة مالية بتشعب قدره ٠.٩٩٢.
- ٢- ما رأيك بوجود تعليمات واضحة ومحددة للرقابة الداخلية بتشعب قدره ٠.٧٧٦.
- ٣- هل توجد ضرورة على اطلاع العاملين على ما تعنيه الرقابة الداخلية بتشعب قدره ٠.٧٨٦.
- ٤- رأيك بموافقة ادارة المؤسسة على تفعيل دور الرقابة بتشعب قدره ٠.٨٨١.
- ٥- قلة عدد الكوادر المختصة بالرقابة تؤدي الى ازدياد واجباتهم بحيث تشغلهم عن اكتشاف الاخطاء والتلاعب والاختلاس بتشعب قدره ٠.٦٢٤.
- ٦- هناك تعاون بين الرقابة الداخلية والحسابات لمنع الهدر في المال العام بتشعب قدره ٠.٧٢٢.

ج/ العامل الثالث

يفسر هذا العامل ٩.٢١٣% من اجمالي التباين ومتغيرات هذا العامل فهي:

- ١- رأيك في دور ادارة المؤسسة في تسهيل مهمات الرقابة بتشعب قدره ٠.٦٧٥.
- ٢- هل تعتقد ان الصلاحيات لموظفي الرقابة بان يكونوا متخصصين في العمل المحاسبي بتشعب قدره ٠.٩٧٥.
- ٣- هل تعتقد ان صلاحيات الرقابة كافية لإنجاز مهامهم بتشعب قدره ٠.٧١٢.
- ٣- قلة عدد الكوادر المختصة بالرقابة تؤدي الى ازدياد واجباتهم بحيث تشغلهم عن اكتشاف الاخطاء والتلاعب والاختلاس بتشعب قدره ٠.٧١٨.
- ٤- وجود ترابط في مهام اختصاصات الرقابة الداخلية والخارجية بحيث تؤدي الى منع واكتشاف الغش والانحرافات بتشعب قدره ٠.٧٥١.
- ٥- اصدار القوانين والتعليمات المالية الواضحة بحيث يمكن تطبيقها بشكل لا يؤدي الى اهدار المال العام بتشعب قدره ٠.٧٩١.

د / العامل الرابع

يأتي هذا العامل في المرتبة الاخيرة من حيث الاهمية في تفسير العلاقة حيث مثل ٥٠.٥٠٠% من نسبة التباين الكلي ويحوي هذا العامل على:

- ١- رأيك في دور ادارة المؤسسة في تسهيل مهمات الرقابة بتشبع قدره ٥٦٨.٠.
- ٢- هل تعتقد ان التقارير المالية تخضع لعمليات الرقابة قبل اقراره بتشبع قدره ٥٦١.٠.
- ٣- تساعد الرقابة الجيدة المنشأة للوصول الى ما تريد من خلال تقليل الاخطاء والغير متوقع بتشبع قدره ٨١٦.٠.

الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولا: النتائج

- ١- هناك العديد من العوامل التي تؤثر على موضوعية الرقابة الداخلية في تأدية عملها ومنها بعض المحددات ذات طبيعة ادارية
- ٢- تعتبر طبيعة عمل الرقابة الداخلية وخصوصيتها وتنوعها ذات تأثير في ايجاد قرارات مفيدة لإدارة.
- ٣- تعتبر الرقابة الداخلية نظام فعال في تشخيص عمليات الخلل في عمل الادارة وخاصة فيما يتعلق بالأمور المالية ودرء مخاطرها.
- ٤- يعتبر التأهيل العلمي والعملي لموظفي الرقابة الداخلية مكتملا في تعزيز اداء العمل لوظيفتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.
- ٥- تعتبر طبيعة النظام المحاسبي للعمليات التشغيلية وكيفية تنفيذها من المؤثرات في ايجاد نظام رقابة داخلية فعال يخدم في تشخيص المعوقات التي تعد حاجزا يعوق اكتشاف مسوغات الفساد المالي
- ٦- عدم التزام ادارة المؤسسة بالقوانين والانظمة مما يعني خلل في الرقابة الداخلية ويؤدي ذلك الى احتمالية وجود عدد من الانحرافات والتجاوزات التي تعد من الفساد المالي.
- ٧- ان ضعف الرقابة الداخلية قد يشكل عائقا لعمل مراقب الحسابات وخاصة من ناحية الاطلاع والوقت المحدد له في انجاز مهمته بالصورة المطلوبة

ثانيا: التوصيات

- بناء على النتائج السابقة وبهدف تشخيص دور الرقابة الداخلية
- ١- اعادة النظر في الطرق التقليدية للرقابة الداخلية بما يواكب التطور التكنولوجي.
- ٢- تأهيل موظفي الرقابة الداخلية عن طريق التدريب والدورات الخاصة بما يؤدي الى تفهمهم للعمل الرقابي وطبيعة العمليات المالية التي قد تشكل بيئة للفساد المالي.
- ٣- وضع معايير وقواعد واضحة لتنظيم العلاقة بين جهاز الرقابة الداخلية ونشاط المؤسسة بما يعزز حيادية هذا الجهاز في تشخيص عمليات الخلل المادي
- ٤- التخطيط الجيد لعملية الرقابة الداخلية بحيث يكون هذه الرقابة وسيلة الادارة الفعالة في تشخيص معوقات العمل وتشجيع العوامل الايجابية.
- ٥- تقييم الاخطار الاستراتيجية في العمل المصر بحيث يكون التدقيق الخارجي عنصر فاعل في البيئة على ذلك

مصادر البحث

- ١-الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٨ إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة وإصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن.
- ٢-الأفندي، ارسلان ابراهيم عبد الكريم، ٢٠٠٦، متطلبات إقامة نظام معلومات التكاليف لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير محاسبة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل.
- ٣- البكوع، فيحاء عبد الخالق، الصائغ، بلال امجد، ٢٠١٠، نموذج مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية على التكاليف التلوث البيئي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٢، العدد ٩٧ كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل
- ٤- الججاوي، طلال محمود، ٢٠٠٦، تحليل اهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٢٦، العدد ١، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،
- ٥- الجحيشي. نادرة محمد، ٢٠٠٩، تفعيل دور النظام المحاسبي والموازنة في الإدارة الحكومية بزيادة كفاءة الرقابة الداخلية على المال العام، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل
- ٦-الذنيبات، علي عبد القادر، ٢٠٠٩، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية للتدقيق، عمان الاردن
- ٧-السقا، زياد هاشم، امكانية تصميم نظم المعلومات المحاسبية في ظل الحكومة الإلكترونية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الخامس العدد ١٥ جامعة تكريت.
- ٨-الشرع مجيد جاسم، ٢٠٠٩، الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي – دراسة تطبيقية في جهات رقابية بحث منشور في كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- ٩-الشريد، نادية عبد الجبار محمد حسن، ٢٠١٠، متطلبات تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات ودورها في تعزيز نظامي المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد
- ١٠-الموسوي، الهام عطا حطحوط ٢٠٠٥، الرقابة المالية ودورها في الحد من الفساد المالي رسالة ماجستير جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية.
- ١١-لطفي، امين السيد احمد، ٢٠٠٩، فلسفة المراجعة، الاسكندرية مصر.
- ١٢-رفعت، فراس احسان، ٢٠٠٧، تقويم نظم الرقابة الداخلية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، فرع الموصل.
- ١٣-الدباغ، مصطفى محمد صديق، ٢٠٠٧، تأثير نظم المعلومات المصرفية ومقومات نظام الرقابة الداخلية في خدمة الزبون، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.

- ١٤-الصوفي، سامي محمد أسامة، ٢٠٠٦، دور البيئة الرقابية في بناء استراتيجية المراجعة، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تشرين حلب.
- ١٥-الليلة، تغريد سامي محمود، ٢٠٠٢، تأثير استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية - دراسة حالة، دراسة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل.
- ١٦-امين، ساكار ظاهر عمر، ٢٠٠٧، تأثير التجارة الالكترونية على نظم الرقابة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- ١٧- حكمت سليم، ٢٠٠٣، الرقابة الداخلية، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد، ١٨
- ١٨- دهمش، نعيم حسني وعفاف ابو زر، ٢٠٠٥، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد العلوم لجامعة الزيتونة الاردنية.
- ١٩- رشيد، انصاف محمود، ٢٠٠٩، اجراءات رقابة التطبيق ظل استخدام الحاسوب- حالة دراسية في كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل.
- ٢٠- مصلح، ناصر عبد العزيز، ٢٠٠٧، اثر استخدام الحاسوب على انظمة الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الاسلامية، غزة.
- ٢١- وليم توماس وامرسون هنكي، ١٩٨٩، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة احمد حامد حجاج، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض السعودية.